زيادة الحرف أو نقصانه و أثره في توجيه المعنى(*)

د. حوراء عبدالعزيز علي سفر
أستاذ مساعد قسم اللغة العربية و آدابها
كلية الآداب – جامعة الكويت

الملخص:

يستعرض هذا البحث دور الحرف في اللغة من الناحيتين النحوية والصرفية؛ فلزيادة الحرف ونقصانه أثر في الإعراب والدلالة، وله أثره حتى و إن كان غير عامل، فهو عنصر من عناصر الجملة العربية، وجزء يحمل عدة معانٍ ودلالات، فلا يمكن فصل النحو والصرف عن المعنى، فمعنى الحرف يتحصل في الذهن بتعلقه بغيره، وأحياناً يستقل الحرف بمعنى لا يفارقه، غير أنه يجوز أن ينوب حرف عن حرف، وهذا مرجعه إلى اللهجات أو إلى تقارب المعنى في الحرفين، أو اللجوء إلى التأويل والتضمين بدل النيابة، ويشترط في ذلك عدم اللبس في المعنى.

والبحث يبين مواضع متعلقة بالحرف بنوعيه حروف المعاني وحروف المباني. وزيادة الحرف في سياق الكلام أو نقصانه قد يكون تطبيقاً لقاعدة نحوية، أو لغاية دلالية و بلاغية، تصلُ من خلال الأدوات اللغوية وتوظيفها، وفقاً لقواعد النحو والصرف التي وضعها العلماء، وفكرة البحث قائمة على ذكرالآثار المترتبة على زيادة الحرف أو نقصانه في المعنى و في التوجية الإعرابي للجملة العربية، وكذلك حذف الحرف وزيادته في بنية الكلمة، وذلك من خلال بعض التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالتغييرات والضوابط في البنية الصرفية في مواضع متعددة.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٨) اكتوبر ٢٠٢٢.**

Abstract

This research reviews the role of the letter (الحرف) in language in both grammatical and morphological perspective, whenever the letter is added or deleted has an effect on syntax and meaning. The letter has its effect even when it is not demonstrating element in the sentence, because it is an element of the sense which carries several meanings and connotations, based on the opinions of the scholars in Arabic grammar and morphology, its not acceptable to separate grammar from morphology in Arabic language. Hence it is permissible for a letter to be substitute for another. This is due to dialect or similarity of the meaning of two letters or the convergence of meaning of the two letters. Adding or deleting a letter in the context of speech is for a complete moral purpose in the same speaker who wants to communicate it through linguistic tools in accordance with the rules of exhilaration and morphology laid down by scholars. This reappearance is based on the implications of the decrease and increase in the syntax and word construction. This research assists us to see some of the subtle details related to the changes and controls in the morphological structure in various topics.

مقدمة

هذا البحث يعرض قضية لغوية مهمة في مجال الدرس اللغوي؛ فللحرف دوره المؤثر في توجيه الجملة نحوياً و دلالياً، مما يؤكد فكرة ارتباط النحو بالدلالة؛ إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، أما الجانب الصرفي، فلزيادة الحرف و حذفه من بنية الكلمة دوره في المعنى، وهذا البحث يناقش هذه الفكرة بتفصيلاتها في المبحث الثاني، أما لغة الشعر فلها خصائصها وضوابطها، وهذا أثار رغبتي في دراسة هذا الجانب، الذي امتاز به الشعر العربي، ويوضح البحث مواضع زيادة الحرف و حذفه، للضرورة الشعرية، ولإقامة الوزن، حيث عرض البحث بعضًا من النماذج في الشعر العربي.

وغاية البحث دراسة مواضع الزيادة والنقصان في اللغة وتحليلها، وما ينتج عنه من أثر في تركيب الجملة، والدلالة، فالأثر واضح في الشكل اللفظي

للكلمات والجمل، سواء أكان الحرف عاملاً فيما بعده ومؤثراً في التركيب وبناء الجملة، أم كان الحرف متعلقاً ببنية الكلمة.

الدراسات السابقة:

قدَّم مجموعةٌ من العلماء دراساتٍ متنوعةً اعتنت بالحرف في مباحث وتصنيفات شتى في الدرس النحوي والصرفي، ومن هذه الأعمال:

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، د. محمد نديم فاضل١٩٧٣ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد المالقي، تحقيق أحمد الخراط،١٩٧٥.
- كتاب معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني النحوي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٨٦ .

وكثير من الدراسات النحوية والصرفية المتعلقة بمعاني الحروف في الدرس اللغوي، ولعلماء النحو دور كبير في مجال البحث العلمي لدراسة الجوانب الدلالية ذات الأثر البالغ، موضحين قوة الحرف، ومدى تأثير في توجيه المعاني، وتأثيره على الأحكام النحوية، كما أن للحرف أثره في البناء الصرفي، وله مباحثه، التي تستحق الوقوف عندها.

حدود مجال البحث:

يقع هذا البحث ضمن مجال الدرس النحوي والصرفي، ويتخذ من الإرث اللغوي مصدراً له، وما نلمسه من علوم اللغة الحديثة ودراسة سياق النص، وبيان دور معاني الحروف إن كانت زائدة، ويحدد هذا البحث مواضع هذه الزيادة، سواء أكانت الزيادة في بناء الجملة وتركيبها، أم كانت الزيادة في بنية الكلمة ضمن الدرس الصرفي، و يركز هذا البحث على مواضع حذف الحرف، سواء أكانت مواضع واجبة الحذف لأحد الحروف في الجملة، أم في بنية الكلمة، ومدى أثر هذا الحذف أو نقص بعض الحروف، بذكر الأثر الناتج

لغوياً أو دلالياً، ويمكن أن نعد هذه ظاهرة لغوية ذات أثر بنيوي ودلالي، ويتضح هذا من خلال ما يطرحه هذا البحث.

و قد اعتمد البحث على الأدوات الآتية:

- جمع مواضع زيادة الحرف ونقصانه في البحث النحوي وحصرها، وبيان أثر ذلك في توجيه الجملة العربية، من حيث الإعراب، ومن حيث المعنى.
- توضيح دور الحرف في البحث الصرفي من خلال عرض بعض النماذج، وهذا ملاحظ في مسائل التعدية و اللزوم.
- ذكر بعض الشواهد الشعرية المتعلقة بزيادة الحرف، وحذفه في لغة الشعر للضرورة الشعرية وإقامة الوزن.
- تحليل مواضع الحذف – في مباحثَ مختلفةٍ – في اللغة، والوقوف على أسبابه، وتوضيح الآثار المترتبة على هذا الحذف، سواء في تركيب الجملة، أم في بنية الكلمة.

ومن الضروري التنويه إلى أنني قد اعتمدت في إعدادي لهذه الدراسة، على استقراء مصادر اللغة القديمة، والحديثة المعاصرة، بهدف الوصول إلى درجة عالية من الدقة في تأصيل فكرة البحث، ودعمها ضمن مباحثه المختلفة.

وعليه سيعرض البحث بداية التعريفات الأساسية، التي يدور حولها موضوعه، ثم يتناول دور الحرف في اللغة، ودراسة مواضع زيادة الحرف وحذفه، في الدرس اللغوي، ثم تأتي خاتمة بنتائج البحث وتوصياته.

– التعريفات:

– الحرف: ينقسم إلى حروف معانٍ، وإلى حروف مبانٍ.

– حروف المعاني: هي تلك الحروف التي لها دلالات واضحة، بمجرد النطق بها، كحروف الجر، وحروف النفي، وغيرها من الحروف، بعضها عامل، وبعضها غير عامل، ولها دور في ترسيخ المعنى.

– حروف المباني: فهي حروف مجردة تُبنى منها الكلمات.

– الحرف في اللغة: هو الطرف، ومنه قولهم: حرف الجبل، أي: طرفُهُ، وهو أعلاه المحدد، وقد يقع الحرف حشواً، نحو: مررتُ بزيد، فليست الباء في هذا بطرف، فالحرف طرف في المعنى، لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً؛

وقيل: " لأنه يأتي على وجه واحد. والحرف، في اللغة: هو الوجه الواحد" (المرادي، الحسن بن قاسم، ١٩٧٣م، الجني الداني في حروف المعاني، ط١، المكتبة العربية، حلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، ص ٢٤).

اختلف النحويون في علَّة تسميته حرفاً. فقيل: " سُمّي بذلك لأنه طرف في الكلام، وفضلة".

ذكر بعضُ النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى، وزاد غيرهم معاني أخرى، وهذه المعاني يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصة، كالتعريف، ومعنى في الفعل خاصة، كالتنفيس، ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد، وربط بين مفردين، كالعطف، في نحو: جاء زيد وعمرو. وربط بين جملتين، كالعطف في نحو: جاء زيد وذهب عمرو.

وأما أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل. (انظر: المالقي، أحمد بن عبدالنور، ١٩٧٥م، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص ١٨– ٢٠).

والحرف قسمان: عامل، وغير عامل، فالعامل هو ما أثَّر، فيما دخل عليه، رفعاً، أو نصباً أو جراً، أو جزماً، وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل.

وفيما يلي شرح و تفصيل لمباحث هذه الدراسة:

المبحث الأول: زيادة الحرف ونقصانه في البنية الصرفية

إن للحرف دوراً مهماً في التقعيد الصرفي وقياسه، ويعني بحقيقة الحرف، هل هو صرف أصلي؟ أو زائد، أو منقلب عن صرف، أو مجهول الأصل،

وكل هذا له تأثير واضح بين في المسائل الصرفية، ومن خلال مجموعة من المسائل التي اخترتها يتضح أثر الحرف وحقيقته في القضايا التي تدور حولها. (انظر: سفر، أ د. عبد العزيز ٢٠٠٨ م، ضوابط التغيير في البنية الصرفية، مجلة دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٨).

ويعرض هذا المبحث مواضع زيادة الحرف في بنية الكلمة ومواضع حذفه ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: زيادة الحرف في البناء الصرفي:

١ – زيادة الحرف في باب التصغير:

جاء في الارتشاف: " وما صح ثانياً لأجل التصغير إن كان منقلباً عن واو نحو: ديمة وباب، أو ألفاً زائدة نحو: ضارب، أو مجهولة الأصل كصاب وآء، وعاج، أو أبدلت همزة تلي همزة كـ(آدم) وجب صيرورتها واواً، نحو: "شيخ" فمذهب البصريين: "شييخ" ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره. ومذهب الكوفيين جواز هذا، وجواز قلب الياء واواً لضمة ما قبلها نحو: "شويخ"، وسمع في "بيضة" بويضة بالواو، وهو شاذ عند البصريين".

وإن كانت زائدة نحو: مَيْت، قلت: مُيَيْت، وقياس مذهب الكوفيين جواز (مويت) بإبدال الياء واواً لضم ما قبلها.

ويتضح أثر حقيقة الحرف ودوره في التقعيد الصرفي الآتي: ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة ما قبل علامة التأنيث، كشجرة وحبلى، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء، وما قبل ألف أفعال كأجمال وأفراس، وما قبل ألف فعلان الذي لا يجمع على "فعالين" كسكران وعثمان فيما الألف والنون زائدتان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحة للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث، وما يشبهها في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شجيرة، وحبيلى، وحميراء، وأجيمال، وأفيراس، وسكيران وعثيمان.

٢ – الزيادة في باب الإعلال:

وهي من مسائل قلب الياء والواو همزة في باب الإعلال، وهي وقوعهما متطرفتين بعد ألف زائدة، كسماء والأصل سماو، وبناء الأصل فيها بناي فمن أسباب الإعلال في هذه المسألة الألف زائدة، ولذا لم يحدث إعلال في نحو: "آية، وراية " لعدم زيادة الألف فيهما.

وكذلك الحال بالنسبة لإعلال الواو والياء،وكذلك الألف بقلبهما همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل، وقد كانت مداً زائداً في المفرد، كعجوز، وعجائز، والأصل عجاوز، وصحيفة وصحائف، والأصل صحايف ورسالة ورسائل، فمن أسباب الإعلال هنا كون هذه الأحرف (الواو والياء والألف) مداً زائداً في المفرد، وهو أمر يخص حقيقة الحرف وماهيته.

ويظهر أثر الحرف وحقيقته في المسألة الآتية، وهي من مسائل قلب الواو ياء، وذلك إذا كانت عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسيرة، وهي في مفرده إما معتلة كدار وديار، والأصل دور ودوار وحيلة وحيل، والأصل جولة وحول وديمة وديم، والأصل دومة ودوم، وقيمة وقيم، والأصل قِوْمة وقِوْم أو شبه معتلة، وهي الساكنة كسوط، ويشترط في قلبها ياءً وجود ألف بعدها فنقول "سياط" والأصل "سِواط "، و" رياض " والأصل "رواض ".

ويتضح أن من شروط قلب الواو ياء هنا، أن تكون اللام صحيحة وغير معتلة، ويظهر كذلك هذا الأثر في مسألة الافتعال، وذلك بقلب فاء الافتعال تاء إذا كانت الفاء واواً أو ياء أصلية، كما في نحو: " اتعد واتصل واتسر"، والأصل " أوتعد، أوتصل، ابتسر" فكون الواو والياء أصليتين من أسباب تاء وإدغامها في تاء الافتعال. (انظر: شذا العرف،١٤٣).

المطلب الثاني: حذف الحرف في البناء الصرفي:

١ – الحذف في باب النسب:

ومما يظهر فيه أثر الحرف وماهيته من حيث الصحة والعلة المسائل

الآتية في باب النسب:

أ – حذف الفاء:

"ولا ترد الفاء (أي عند النسب) لما صحت لامه كعدة وصفة، تقول فيهما: عديّ ووصفيّ، وترد لمعتلها كشية تقول فيه: وَشْويّ، وبكسر الواو وفتح الشين أو وشيء، بكسرتين بينهما شين ساكنة، أي أن النسب إلى ما حذفت فاؤه يعيد الفاء المحذوفة، إذا كانت لام الكلمة علة كشية، ولا تعود الفاء لما صحت لامة كعدة ووصفة، فلا نقول: وعدي ولا وصفي، وهكذا نرى أن حقيقة الحرف أثرت على العملية الصرفية في هذه المسألة، ويجوز أن تعود الفاء فنقول: وصفي، وعدّي.

ب – حذف الألف:

ومن مواضع الحذف في باب النسب حذف الألف الخامسة فصاعداً مطلقاً عند النسب كحباري، وكحبركي، ومصطفى، نقول في النسب إليها: حَبّاري وحبَركي ومصطفيّ بحذف الألف، لكونها خامسة سواء أكانت للتأنيث أم للإلحاق، أم منقبلة عن أصل.

وإن سكن الحرف الثاني والألف رابعة ، ففيه ثلاثة أوجه عند النسب: الحذف أو القلب واواً، أو القلب واواً مع زيادة ألف قبلها كحبلى وطنْطا، وبنْها، نقول في النسب إليها: حُبلى، وحُبلَوِي وحُبلاوي، وطنطي وطنطوي وطنطاوي، وبنهي وبنهوي وبنهاوي. (انظر: شذا العرف،١١٤).

ج – حذف الياء:

يتضح تأثير موقع الياء في باب النسب، حيث تحذف الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف عند النسب، سواء كانت زائدة، ككرسي، أم للنسب كشافعي كراهية اجتماع أربع ياءات، والأفصح في نحو "مرمى" مما إحدى ياءيه زائدة "لأن أصلها" مَرْمَوي" على وزن مفعول، فالياء الأولى المنقلبة عن الواو، والمدغمة في الياء هي ياء زائدة، والأفصح حذفهما، وبعضهم يحذف

الأولى ويقلب الثانية واواً، ولكن بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فنقول على الوجه الأول: "مرميّ" وعلى الوجه الثاني "مَرْمُوي" على وزن مفعول، فالياء الأولى المنقلبة عن الواو والمدغمة في الياء هي ياء زادة والأفصح حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى ويقلب الثانية واواً، ولكن بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فنقول على الوجه الأول: (مرمي) وعلى الوجه الثاني "مرموي".

ويتعين في نحو (حي وطي) مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واواً لطووي وحيوي، وواضح تأثير موقع الياء المشددة على التقعيد هنا (انظر: شذا العرف، ١١٤، والاستراباذي، حسن بن محمد بن شرف (ت ٧١٥ هـ)، شرح ابن الحاجب، ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، لبنان، ٤٩/٢) وحيوي وواضح تأثير موقع الياء المشددة على التقعيد هنا.

كما هو واضح تأثير موقع ياء المنقوص في الحكم الصرفي عند النسب، حيث تحذف إذا كانت خامسة كالمعتدي، أو سادسة كمستعل، نقول فيهما: المعتديّ والمستعليّ، وأما الرابعة كالقاضي، و الألف كملهى، نقول: القاضِيّ والقاضويّ، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشجى والشذى، فيجب قلبها واواً كألف، نحو "فتى وعصا"، نقول: "شجويّ وشذويّ، كما تقول: فتويّ وعصويّ، ولا تقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً". (انظر: شذا العرف، ١١٥، والكتاب، ٣٤٢/٣ ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩ هـ) ٢٠١٧م، المقرب، تحقيق: أحمد الجوادي، وعبدالله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، ٤١٤/٢).

فحذف ياء المنقوص أو قلبها واوًا بعد قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، إنما هو عائد إلى موقع الياء وترتيبها في الكلمة.

٢ – الحذف في باب التصغير:

ويظهر تأثير ترتيب ألف التأنيث المقصورة في باب التصغير، حيث يتغير الحكم الصرفي تبعاً لموقع الألف، فإذا كانت رابعة ثبتت في التصغير فنقول في تصغير "حُبلى وصغري وكبري": "حُبيلي، وصغيري، وكبيري"،

وتحذف الألف السادسة والسابعة كلغيزي وبردريا فنقول في تصغيرها: "لغيغيز، وبريدر" وكان في الخامسة إن لم تسبق بمد كقرقري، نقول: "قريقر"، وإن سبقت بمدة خير بين حذفها وحذف ألف التأنيث، كحباري لطائر، وقريثا لنمر، فنقول: حُبيْر أو حُبيري، وقريث أو قريثا. (انظر: شذا العرف، ١١٠).

٣ – الحذف في جمع التكسير:

ويتضح تأثير الحرف في بعض حالات التكسير من مثل:

- وزن (أفْعل) بفتح فسكون فضم، وذلك في جموع القلة، ويطّرد في كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين، ولم يضاعف على وزن (فَعْل) ككَلْب وأَكْلُب وظَبْي وأُظْبٍ ودَلْو وأدّل، ويتضح تأثير ماهية الحرف فيها إذا كان هذا النوع واوي اللام أو يائيها تكسر عينه في الجمع وتحذف لامه (انظر: السابق، والكتاب،٨٨/٣، والمقتضب ٢٩/١، وابن جني أبو الفتح، تحقيق: د. حسن هنداوي، وسر الصناعة، دار القلم، دمشق ٨٠٤/٢، والأزهري، خالد بن عبدالله، ٢٠١٥م، ط١، وشرح التصريح، مكتبة الاستقامة، القاهرة، ٣٠١/٢ وواضح كذلك تأثير حقيقة الحرف في وزن (فُعُل) من جموع الكثرة، وهو يطرد في وصف (فَعُل) بمعنى (فاعل) كغفور وغُفُر وصبور وصُبُر، ثم إن كان عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها كسُوُر وسُوُك، وإلا جاز ضمها وتسكينها نحو قُذُل بالسكون، وسُبُل بضمتين (شذا العرف، ٩٨).

كما يتضح تأثير كنه الحرف في كثير من أوزان جموع التكسير كما في (فَعال) الذي يطرد في عدة أوزان مثل (فَعْل، فَعْلة) اسمين أو وصفين ليست عينهما ولافاؤهما ياء، مثل: كلبٌ وكلبة وكلاب، وصَعْب وصَعْبة وصعاب، وتبدل واو المفرد ياء في الجمع كثوب وثياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما كضيف وأضياف وضياف (انظر: السابق نفسه / ٩٩).

وسأشير في بحثي هذا إلى مجموعة من القضايا المتعلقة بأبواب لها تأثير مباشر بضوابط مؤثرة تتعلق بالحركة، ولها صلة بمواضع الزيادة والحذف

في بنية الكلمة:

١-التخفيف: أو طلب الخفة، ويظهر تأثير طلب الخفة، أو الاستخفاف في كثير من المسائل الخاصة بالإبدال والإعلال، وهناك باب خاص بالإعلال بالنقل، أي نقل حركة المعتل الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقول ويبيع، أصلهما " يَقْول" كيَنْصر، و" يَبْيِع" كيضرب، وإلا قلب حرفاً يجانسها كيخاف ويخيف، أصلهما: "يَخْوَف" كيعلم ويُخْوِف كيكرم، والتخفيف له تأثيره الواضح في هذه المسألة، ومن صوره في الابتداء حذف إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: " ناراً تلظى" (الليل:١٤)، وقوله: " لقد كنتم تمنون الموت" (آل عمران: ١٤٣)، الأصل: تتلظى، وتتمنون" (انظر: السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، ١٩٩٤م، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١/ ٣٥٢، ٥/٢٤١).

وقد تحذف النون الثانية من المضارع أيضاً، وعليه قراءة عاصم "وكذلك ننجي المؤمنين" (الأنبياء: ٨٨)، أصله: ننجي، بفتح الثاني (انظر: شذا العرف، ١٥).

ومن مسائل التخفيف ما أطلق عليه سيبويه باب "ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في "فَخِذ فَخْذ، وفي كَبِد، وفي عَضُدْ، وفي الرجل: رجل، وفي: كرم الرجل كرم، وفي علم علم، وهي لغة بكر ابن وائل وأناس كثير من بني تميم" (انظر: الكتاب، ٤/١١٣).

ومن تسكين عين الفعل الثلاثي، ما أورد سيبويه في قوله: "وقالوا في مثل" لم يحرم من قصد له، وقال أبو النجم: لو عصر منه البان والمسك العصر، يريد: عصر.

ويجوز تسكين ثاني المتتابعين، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: "وإذا تتابعت الضمتان ، فإن هؤلاء يخففون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان؛ لأن الضمة

من الواو، وذلك قولك: الرُسل والطب والعنق تريد الرسل، والطنب والعُنُق " (انظر: الكتاب، ١١٤/٤).

أي أن القبائل التي سكنت في "فَخِذ وكَبِد، والرَّحِم، كرم" ويعني بها بكر بن وائل، وقوماً من بني تميم، سكنوا كذلك ثاني المثلين المتحركين سواء أكان المثلان ضمتين، أو كانا كسرتين كما في "إبِل فقد قالوا إبْل"، وأما عن الفتحتين فقد قال: "وأما من توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم أو الكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء وذلك نحو: جَمَلٍ وحَمَلٍ".(انظر: الكتاب،١١٤/٤).

وأشار سيبويه إلى "ما سكن وترك أول الحرف على أصله لو حرك"، ومثل ذلك غزى الرجل، لا تحول الياء واوا؛ لأنها إنما خففت، والأصل عندهم التحرك وأن تجري ياء، كما أن الذي خفف الأصل عنده التحرك، وأن يجري الأول في خلافه مكسوراً (انظر: الكتاب، ١١٦/٤).

وقد فسر السيرافي ذلك بقوله: "اعلم أن أصل غُزي غُزوَ؛ لأنه من الغزو وانقلبت الواو ياء؛ لأنها طرف وقبلها كسرة، فكأن قائلاً قال: إذا أسكنا الزاي وجب أن تعود الواو؛ لأن العلة التي كانت تقلبها ياء قد زالت، قال سيبويه: "هذا التخفيف ليس بواجب، ولا هو بناء بني عليه اللفظ في الأصل وإنما هو عارض" (انظر: الكتاب ١١٧/٤).

ومن مسائل التخفيف ورفع الثقل التزام الفعل "أفعل" في التعجب نحو: أحبب بزيد، واشدد ببياض وجه المتقين، لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: "رد وشد"، من الضم للاتباع والكسر، على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فهما مستثنيان من فعل الأمر. (انظر: شذا العرف، ١٥٢).

ومما تؤثر فيه الحركة كذلك قلب الواو همزة جوازاً في موضعين اتضح فيهما أثر الحركة، وهما: (انظر: سفر، أ.د. عبد العزيز ٢٠٠٨م، ضوابط التغيير في البنية الصرفية، مجلة دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٨).

أ) إذا كانت الواو مضمومة ضماً لازماً غير مشددة كوُجوه وأُجوه، ووُقوت وأُقوت في جمع وجع ووقت، وأَدْوُر، وأَنْوُر، وأنور: جمعي دار ونار.

ب) إذا كانت مكسورة في أول الكلمة كإشاح وإفادة في وِشاح ووِفادة ووِسادة وتبدل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة كغائي ورائي في النسبة لغاية وراية (انظر: شذا العرف، ١٣٤).

وهكذا نرى أن الحركة لها دور في المسائل الصرفية التي أشرنا إليها كما رأينا تأثير حركة الفاء في " فُعلة " و" فِعلة " ثم رأينا تأثيرها في إعلال الواو، وقلبها همزة وجوباً وجوازاً، وقد أشار سيبويه إلى مسألة قلب الواو المضمومة همزة في قوله: فأما أفعل فنحو أدْور وأسْوق، وأثوب، وبعض العرب يهمز، لوقوع الضمة في الواو؛ لأنها إذا انضمت خُفِيت الضمة فيها كما تخفي الكسرة في الياء (انظر: الكتاب: ٣٥١/٤).

وأشار ابن جنى في المنصف على التصريف إلى الهمزة المكسورة فقال: " ولو زيدت مكسورةً أيضاً لجاز قلبها جوازاً كالمطرد نحو: إسادة وإفادة في وسادة ووفادة " (انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ١٩٥٤م، المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم، مصطفى، عبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١١٢/١-١١٣).

يرى المازني قلب الواو المكسورة المصدرة همزةً قياساً أيضاً والأولى كونه سماعياً، نحو إشاح وإعاء وإلدة وإفادة "في ولدة ووفادة، وإنما جاء القلب في المكسورة أيضاً، لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها نحو: طويل وعويل؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع (انظر: الشافية ٧٨/٣-٧٩).

وجاء في الارتشاف: "يجوز إبدال الواو المضمومة ضمةً لازمةً همزة نحو: أُجوه وأُعر، وأنور وغؤور، وفؤوج وقؤول، في: وجوه ووعر، وغوُور وفووج وقوول، وزعم المازني أن همز (أدْور) أكثر، وقال المبرد: "تركه أحسن، قيل، واتفقوا على أن همز (وجوه) أحسن، وأكثر، ولا يصح هذا الاتفاق؛ لأن لغة

القرآن الواو من غير إبدال".(انظر: الأندلسي، أبو حيان (ت٧٤٥هـ)،١٩٩٨م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٥٨/١).

ولو تتبعنا تأثير الحركة في المسائل الصرفية، لرأيناها مؤثرة في مسائل تتصل بالإعلال، من مثل تأثير فتحة الفاء في قلب الواو ألفاً، في نحو: قال، والأصل (قَوَل) ونام، والأصل (نَوَمَ)، وصام، والأصل (صَوَمَ)، فقد قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وكذا الحال بالنسبة للياء، فقط قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل باع، والأصل (بَيَعَ)، وسار والأصل (سَيَر) وصاد، والأصل (صَيَد).

٢- " التعويض "، والمقصود به: تعويض حرف مكان حرف حذف لغاية ما، والتعويض عنصر مهم في القياس الصرفي، وله تأثير واضح في كثير من مسائله، هناك كلمات حذفت فاؤها، وعوض عنها بتاء التأنيث في الطرف من مثل: عدة، صفة، هبة، زنة، من (وَعَد، وَصَف، وَهَب، وَزَن). (انظر: الكتاب، ٨١/٤).

وهناك كلمات حذفت لامها، وعوض عنها بهمزة في بدء الكلمة كما في: ابن، أخ، واسم "على الخلاف بين البصرة الذين يرون أنها من "سمو"؛ حذفت لامها وعوض عنها بهمزة في بدء الكلمة، والكوفة الذين يرون أن أصلها "وسم" وهي العلامة، حذفت فاؤها وعوض عنها بهمزة البدء" (الأنباري، كمال الدين أبى البركات بن عبدالرحمن أبى الوفاء بن عُبيد الله (ت ٥٧٧ هـ)، ١٩٩٨م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، إشراف د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٦٢/٢).

وأصل ابن: بنو، وأخ أخو، حذف الواو التي هي لام الكلمة وعوض عنها بألف في البدء.

وكذلك التعويض بتاء التأنيث المتحركة في الطرف عوضاً عن محذوف، كما في نحو: "إقامة"، والأصل "إقوام" بقلب الواو ألفا لتحركها في الأصل

وانفتاح ما قبل بعد نقل حركة الواو إلى القاف قبلها فصارت "إقام" فحذفت إحدى الألفين للتخلص من التقاء الساكنين وعوض عنها بالتاء في الطرف وشبيه بهذا النحو: استبانة، واستحالة، وإقالة.

يقول سيبويه: " هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامة، واستعنته استعانة، وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل، قال الله عز وجل: "لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة" (النور: ٣٧).

وقالوا: "اخترت اختياراً، فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه، وقالوا: أريته آراء، مثل أقمته إقاماً؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا "(انظر: الكتاب، ٨٣/٤).

أي أن للعرب مذهبين في مثل هذه الكلمات، إما التعويض عن الحرف المحذوف بهاء التأنيث، وإما عدم التعويض كما رأينا في الآية الكريمة.

ويقول سيبويه في موضع آخر مما حذفت فاؤه وعوض عنها بتاء: "هذا باب ما ذهبت منه الفاء، نحو: عدة وزنة؛ لأنهما من (وعدت ووزنت)". فإنما ذهبت الواو وهي فاء (فعلت)، فإذا حقرت قلت: وزينة ووُعيدة وكذلك شية تقول: "وُشيّة" لأنها من "وشيت" وإن شئت قلت: أعيدة وأزينة وأوشية؛ لأن كل واو تكون مضمومة يجوز لك همزها.(انظر: الكتاب ٤٤٩/٣-٤٥٠).

وباب آخر يدل على حذف اللام وأن أوله ألف موصولة: " فمن ذلك اسم وابن تقول: سُمي وبُني، وحذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون، ويدلك على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم: أسماء وأبناء.

- وجاء في شرح الشافية للاستراباذي قوله: "واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل، تعاقب اللام فهي كالعوض منها، فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبتت الهمزة حذفت اللام نحو ابني وبنوي، واسمي

وسموي بكسر السين، أو ضمها لقولهم: سمّ، وجاء سموي بفتح السين أيضاً".(الاستراباذي، حسن بن محمد بن شرف الحسيني (ت ٧١٥ هـ)، ١٩٨٢م، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد،، دار الكتب العلمية، لبنان، ٤٢٣/٢)

ومما يدل على أن الهمزة عوض عن اللام المحذوفة، أنهما لا يلتقيان، إذ لا يلتقي العوض والمعوض عنه.

ومما يعوض به عن الحرف المحذوف الهاء عوضاً من الألف، جاء في شرح الشافية قوله: " أقول: قال سيبويه: الهاء في (دحرجة)،عوض من الألف، الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر، والفعللة هو المطرد دون الفعلال، لا يقال: برقش برقاشا، وكذا الفعلال مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد نحو حيقال، وكذا في المضاعف، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فَعْلال، وإنما جاز ذلك في المضاعف – كالقلقال والزلزال والخلخال – قصدا للتخفيف لثقل التضعيف."، فالهاء عوض عن الألف في نحو (دحرجة، وزلزلة، وخصخصة)، وقد تأتي الهاء (تاء التأنيث المتحركة) عوضاً عن المحذوف: "ويجوز التعويض عن حذف الزائد، قال سيبويه: " التعويض قول يونس: فكل ما حذف في التصغير، سواء أكان أصلياً كما في " سفرجل"، أو زائداً كما في " مُقدّم "، يجوز التعويض بياء ساكنة قبل الآخر، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع، وإن كان كما في " احرنجام" فلا يُقدر التعويض، لاشتغال المحل بمثله". (انظر: الكتاب، ٨٤/٤).

وكان سيبويه قد أشار إلى هذا التعويض، وأعني به تعويض ياء قبل الطرف فيما حذف منه حرف، أو أكثر عند التصغير والتكسير، حيث قال: " فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرج وفريزد وشميرد وقبيعث وصهيصل"(انظر: الكتاب، ٨٣/٤).

قال ابن مالك:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إنْ كَانَ بَعْضُ الاْسمِ فِيهِمَا انْحذَف

وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياء قبل آخر حروفه عوضاً، وإنما حملهم على هذا، أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلى على زنته وحاله لو كسروه للجمع.

وقال في "باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات، لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها، فكذلك تحذف في التصغير، وذلك قولك في "مُغْتَلَم " مُغيلم كما قلت: مَغالِم، فحذفت حين كسرت للجمع، وإن شئت قلت مُغيليم فألحقت الياء عوضاً مما حذفت، كما قال بعضهم: مغاليم وكذلك جُوالق إن شئت قلت: جُويلق، وإن شئت قلت: جُويليق عوضاً، كما قالوا جواليق والعوض قول يونس والخليل".(انظر: الارتشاف، ٣٢٤/٢).

فقضية التعويض واضحة في باب التصغير وجمع التكسير، وذلك فيما تجاوز ثلاثة أحرف، وحذف منه حرف أو أكثر، فإنه يجوز تعويض ياء قبل الطرف.

وتاء التأنيث قد تلحق صيغة الجموع، إما عوضاً عن الياء المحذوفة كقنادلة في " قناديل"، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة، وأزارقة في جمع " أشعثي وأزرقي" نسبة إلى " أشعث وأزرق "، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة، وصياقلة جمع صيرف، وصيقل، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف.

وقد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع، إما عوضاً عن الياء المحذوفة، كقنادلة في "قناديل" ، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة وأزارقة في جمع "أشعثي وأزرقي ومهلبي"، نسبة إلى أشعث وأزرق، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة جمع "صيرف وصيقل" لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف، وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع، لتأكيد التأنيث اللاحق له، "كحجارة، وعمومة، وخئولة".(انظر: الشافية ٧٨/٣-٧٩).

ومن مواضع التعويض لحذف حرف من بنية الكلمة، تعويض التنوين عن ياء المنقوص المجرد من أل التعريف، في حالتي الرفع والجر، كما في نحو: (جاء قاضٍ)، و" " نظرت إلى قاضٍ "، والأصل: " قاضين" في حالة الرفع، و"قاضين" في حالة الجر، حيث تستثقل الضمة، والكسرة على الياء فتحذفان فيلتقي ساكنان الياء ونون التنوين الساكنة، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ويعوض عنها بالتنوين ويسمى تنويناً عوضاً عن حرف، فتصير الكلمة "قاضٍ" والوزن "فاعٍ".

. مواضع زيادة الحرف في البنية الصرفية: (انظر: شذا العرف، ١٥٣).

الموضع الأول: الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام.

١-إما أن تكون لإفادة معنى، كفَّرح بالتشديد من " فرح".

٢- وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرْدَدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلْبَبَ بدَحْرَجَ، ثم هي نوعان:

النوع الأول: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاقه أوغيره، وذلك التكرير، في المواضع الآتية:

١-بتكرير عين مع الاتصال، نحو "قطع"، أو مع الانفصال بزائد نحو "عَقَنْقَل"، بمهلة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم الرمل.

٢- أو بتكرير لام، نحو: جلْبَبَ وجِلْباب.

٣- أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مِرْمَّريس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل.

٤-أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَحْمَح بوزن "سَفَرْجَل": للشديد الغليظ، ٥- أو مكرر الفاء وحدها كقَرَقَف وسُندس، أوالعين المفصولة بأصل، كحَدْرد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء، في رباعي كسِمْسِم، فأصلي، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصَمَحمَحٍ وسمَعْمَعٍ: لصغير الرأس، حكم بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة

استوفت بما قبلها أقلَّ الأصول).

النوع الثاني: ما لا يكون بتكرير حرف أصلي، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة في قولك: "سألتمونيها".

قد تكون الزيادة واحدة، واثنين وثلاثاء وأربعاء ومواضعها أربعة؛ لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة، أو مجتمعة، فالواحدة قبل الفاء، نحو أصبع وأكرم، وبين الفاء والعين، نحو كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو غزال، وبعد اللام كحُبْلى.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل، وبينهما العين كعاقول وبينهما اللام نحو: قُصَيْري: أي الضلع القصيرة، وبينهما الفاء والعين نحو: إعصار، وبينهما العين واللام نحو خَيْزَلي، وهي مشية فيها تثاقل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أجْفلي للدعوة العامة. والمجتمعتان قبل الفاء، نحو: منطلق، وبين الفاء والعين، نحو: جواهر، وبين العين واللام، نحو: خُطاف، وبعد اللام نحو: علباء، والثلاث المتفرقات نحو تماثيل، والمجتمعة قبل الفاء، نحو: مستخرج، وبين العين واللام نحو: سلاليم، وبعد اللام نحو: عنفوان، واجتماع اثنتين وانفراد واحدة نحو: أقْعُوان، والأربع المتفرقات: نحو: احميرار مصدر احمارَّ، ولا توجد الأربع مجتمعة. (انظر: شذا العرف، ١٥٣)

-أدلة الزيادة:

وهي أدلة، وتكون في المواضع الآتية: (انظر: شذا العرف،١٥٤).

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء تَضَارَبَ من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكمه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كُنوني وسُنْبل وحَنْظل، من أسبل الزرع، وحَظِلت الإبل، أي خرج سُنْبُل الزرع، وتأذت الإبل من أكل الحنظل، فنونها زائدة، لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنوني نرْجس، بفتح فسكون فكسر، وهُندلَع بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة، وتاءي تَنْضُب، بفتح فسكون فضم، اسم شجر، وتَنْفُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب: لانتفاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة، وثلاثية أخرى مثلا، كأيْطل بفتحتين بينهما ساكن، وإطْل بكسر فسكون، أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كتُتْفُل بضمتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير، لوجود فُعْلُل كبُرْثُن، لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَتْفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود " لَفَعْلُل" بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كوَرَنْتَل، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للداهية، وشَرَنْبَث بزنته: للغليظ الكفين، والرجلين، وعَصَنْصَر بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كجَحَنفل بزنته أيضاً، وهو الغليظ الشفة، من الجَحْفَلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهمزة أرنْب وأفكل، بفتحتين بينهما ساكن: للرّعدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنونات حِنْطَأْ وبكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكِنْت أو بزنته، لعظيم اللحية، وسِنْد أو

وقِنْدَ أو بزنه ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم عاشراً، وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كَنَهْبُل، بفتحتين، فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: "فَعَلُّل" وبتقدير زيادتها "فَنَعْلُل" وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويُحكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعِمَاد وحُبْلَى، ويحكم بزيادة الواو متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم، كمحمود وبويع، بخلاف نحو: سَوْط وَوَرَنتْل.

ويحكم بزيادة الياء متى صَحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمسم كيضربُ فعلاً، ويَرْمَعِ اسماً، بخلاف نحو بيت ويُؤيؤْ لطائر، ويَستْعور بزنة فَعْلَلُل، كعَضْرَفوط: اسم لدويبة.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو مهْد ومِرْعِز، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لان من الصوف، فإنهم قالوا: ثوب مُمَرْعَز فأثبتوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدّرة متى صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأَحْفَظُ فِعلاً، وأفضل اسماً مشتقاً، وإصبع اسماً جامداً، وأفْلُس جمعاً، وكحمراء وصحراء.

ويحكم بزيادة النون مُتَطّرفة، إن كانت مسبوقةً بألف بأكثر من أصلين، كسكران وغَضْبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة، كغَضَنَفْر وقَرَنْفَل، أو كانت من باب الانفعال، كانطَلَق ومُنْطَلِق.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعل، كالتَدحْرج، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاقتراب، والاستفعال، كالاستغراب، والاستغفار، وهو الموضع الذي

يحكم فيه بزيادة السين، سواء أكانت التاء في التفعيل أو التفعلل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع، وتزداد التاء سماعاً في نحو: ملكوت، وجَبَروت، ورَهَبُوت وعنكبوت، وتزاد السين سماعاً في قَدْموس بزنة عُصْفور، للإلحاق به، وبأمهات في جمع أم، ومن مثل لها بهاء السكت، رُدّ عليه برد ها السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومثلوا للأم بطيْسَل وزَيْدَل وعَبْدَل، والأصل طيْس وهو الكثير، وزيد وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُد عليه بردّ ها السكت.

أثر زيادة الحرف في توجيه المعنى:

يتضح لنا من خلال هذا المبحث المتعلق بزيادة الحرف في بنية الكلمة، أن لهذه الزيادة فوائد وآثار لها ارتباط بتوجيه المعنى، يمكن استخلاصها في النقاط الآتية: (انظر: شذا العرف، ص ٣٩-٤٥).

أولاً: زيادة الحرف لتعدية الفعل وما يترتب عليه من حيث توجيه المعنى:

أ. زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: اسِتخرج زيدٌ الماء – استغفرالله: بمعنى طلب الغفران.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: " وأنزلْنا معهم الكتابَ" (الحديد:٢٥).

وقوله: "واستغفر الله إن اللهَ كانَ غفوراً رحيماً " (النساء: ١٠٦).

ب. زيادة ألف المفاعلة، نحو: جَلَسَ – جالَسَ زيدٌ العلماءَ.

ج. زيادة التضعيف: نحو: كَرُمَ – كَرَّمَ، حَسُنَ – حَسَّنَ، نحو: فرَّحتُ زيداً.

ثانياً: زيادة الحرف للزوم المتعدي وما يترتب عليه من حيث توجيه المعنى:

أ. زيادة تاء المطاوعة، نحو: كلمتُ الرجلَ فَتَكَلَمَ – دحرجتُ الكرةَ فتدَحْرَجَتْ، فزيادة تاء المطاوعة جعلت الفعل لازماً.

زيادة الهمزة والنون، نحو: طَلَقَ – انطَلَقَ، بَهَرَ – انبهَرَ.

ب. زيادة الهمزة والنون جعلت الفعل لازماً. نحو: كسرتُ البابَ – فانكسَرَ.

- **ثالثاً:** إفادة معنى المشاركة، وذلك في صيغتي: افتعل، وتفاعل، نحو "افتعل: اختصم" و" تفاعل: تبارز / تقاتل ".

رابعاً: الصيرورة، نحو: استحلب الماء، أي: صار الماءُ لبناً.

خامساً: الدخول في الوقت، نحو: أمسى،أي: دخول المساء، وأصبح أي: دخول الصباح.

سادساً: الدخول في المكان، نحو: أعرق – بمعنى دخل العراق.

سابعاً: تحويل اللازم إلى باب نَصَرَ لقصد المبالغة، نحو: قاعدته فقعدته، فأنا أقعدُهُ.

وتعد تعدية الفعل سماعية، كما سُمعت تعديته، بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب، وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً.

ثامناً: التضمين النحوي، وهو أن تُشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدي تعديتها، نحو قوله تعالى: "ولا تزعموا عقدة النكاح حتى يَبْلُغَ الكتابُ أَجَلَهُ" (البقرة: ٢٣٥) ضُمِّن تزعموا معنى تنْوُوا، فعُدي تعديته.(انظر: العكبري، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)،١٩٩٨م، التبيان في إعراب القرآن، شرح: محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١/ ١٨٢).

المبحث الثاني: زيادة الحرف ونقصانه في البناء التركيبي:

إن الحروف مبهمات وتحتاج إلى سياق لغوي يبين دلالتها، وتؤدي وظيفة الربط أو التماسك في التركيب، فهي بمنزلة مواد البناء التي تربط حجراً بآخر في بعض الأمثلة، وتقديرها في الكلام يؤثر في تحديد الدلالة، فقد يؤدي اختلاف تقدير الحرف المحذوف إلى نقيض المعنى (انظر: عكاشة، د.محمود، ٢٠١١م، ط ٢، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر

للجامعات، القاهرة).

وتنبه علماء اللغة المحدثون إلى وظيفة النحو في الدلالة "، فاتجه البحث إلى دراسة الجمل من ناحية العلاقات السياقية، أو السنتاجماتية في مقابل الصرف، الذي يدرس العلاقات الجدولية أو البراديجماتية "(حسان، د. تمام، ١٩٧٩م، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ص ٢٢٩).

وعلماء العرب" اتجهوا نحو المعنى، فالجملة تشكل شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم على كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية، والتي تعتمد في وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق، فقد خرج النحو من إطار الكلمة، ووظيفتها في التركيب إلى نطاق السياق، بل امتد دور النحو في دراسة النص جميعه، فلقد تخطى دور النحو الإعراب ومشكلاته إلى مستوى الكلمة، وتعداه إلى مستوى التركيب، وما يتعلق به من وظائف الكلمات، والعلاقة المعنوية التي تربط مفرداته، ومسائل نظم الكلام وتأليفه". (بشر، د. كمال، ١٩٧١ م، دراسات في علم اللغة، ط ٢، دار المعارف، ص ٦٤).

والمعنى هو أساس صحة التركيب النحوي وقبوله، واللفظ مفرداً لا يشكل قيمة دلالية، ولا نستطيع تقييمه منفرداً بعيداً عن السياق اللغوي، كما " أن تأليف الكلام أو نظمه على قواعد النحو، ليس أساساً في صحة التركيب، بل الأساس اتساق التركيب في المعنى مع قواعد التركيب؛ فالتفاعل بين الكلمات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي معاً، فبين الجانبين تعاون مشترك وتبادل تأثيري ". (انظر: مدكور، د. عاطف، ١٩٨٧ م، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ص ١٩٦).

وتعرف الدلالة التركيبية بأنها " الدلالة الناشئة عن العلاقة بين وحدات

التركيب، أو المستمد من ترتيب وحداته على نحو يوافق القواعد. (حبلص، د.محمد، ١٩٨٨م، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة، ص٦٧-٦٨).

فالنظام التركيبي ذو فاعلية في خلق المعنى المتعدد، فهو جزء أساسي من حيوية اللغة، وقد بذل المتقدمون ما بوسعهم من أجل توضيح هذه الفاعلية، فانتظام الكلمات ونوع الترابط والانفصال بين العبارات والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة، كل أولئك كان مجالاً واسعاً يكشف إمكانيات غير قليلة (انظر: قطب، د. مصطفى، ١٩٩٧، دراسة لغوية لصور التماسك النصي، دار البلاغة، ص ١٧).

فالمعنى مرتبط بالتركيب أو "علم الدلالة" بعلم النحو " وهي الدعوة التي سبق إليها عبد القاهر الجرجاني من قبل، عندما درس النظم وعلاقته بالمعنى، لابد من مزج معطيات النحو بمعطيات علم الدلالة، ليخرج بنتائج دلالية ولغوية بلاغية، فالدراسة النحوية تعني بالتركيب كما تعنى بالتحليل، وتختص بمعاني الجمل، كما تختص بمعنى الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل" (انظر: حسان، د. تمام، ١٩٩٤ م، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ٣٦).

" وقد ربط ابن جني الدلالة بقواعد اللغة، وقام عبد القاهر الجرجاني بربط الكلمات بالتراكيب، التي تقوم على قواعد النحو، ثم ربطهما بالمعنى، ليصل ذلك إلى تحقيق أغراض بلاغية، وذلك من خلال نظرية النظم، وتلك صنعة البلاغيين" (انظر: عكاشة، ٢٠١١ م، ص٢٨).

وفيما يلي عرض لبعض المواضع المتعلقة بزيادة الحرف ونقصانه في التركيب النحوي:

المطلب الأول: زيادة الحرف في التركيب النحوي:

أولاً: زيادة الباء، وذلك في ستة مواضع (المرادي، الحسن بن قاسم، ١٩٧٣م، ص ٥٤ – ٥٥، والمالقي، ١٩٧٥ م، ص ١٤٨ –١٥١، والأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، د.ت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية، ص ١٦٠ – ١٦٦).

١– الفاعل وزيادتها معه، وذلك في ثلاثة مواضع لازمة، وجائزة في الاختيار وواردة في الاضطرار، فاللازمة في فاعل "أَفْعِلْ" في التعجب، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهي لازمة أيضاً على مذهب من جعلها زائدة مع المفعول، ولا يجوز حذفها على المذهبين إلا مع "أنّ" و"أن"، كقول الشاعر مرداس، عباس بن مرداس، (انظر: السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع د.ت، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة).

وقالَ نَبِيُّ المُسْلِمين: تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينا أن نكُونَ المُقدَّما

الشاهد فيه: قوله " أحبب إلينا أن نكون المقدما "، حيث فصل بين فعل التعجب وفاعله (أن نكون) المصدر المؤول المجرور بباء زائدة مقدرة؛ فاعل فعل التعجب وأصل الكلام " وأحبب إلينا بكونك " (انظر: شرّاب، محمد بن محمد حسن، ٢٠٠٧م، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة بيروت،ط١،١/٣٢٤، الهمداني، قاضي القضاة بهاء الدين، (ت٧٦٩هـ)، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك،٢٠٠١م، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٣٨/٢).

ومن مواضع زيادتها الجائزة في الاختيار في فاعل "كفى"، بمعنى:

حَسْب. نحو "كفى بالله شهيداً" (النساء:١٦) لم تزد في فاعله، نحو " وكفى الله المؤمنين القتال " (الأحزاب: ٢٥) وأجاز ابن السراج في " كفى بالله " وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من "كفى" أي: كفى هو، أي الاكتفاء، ورد بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً، قلت: وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله مضمراً، وهو مذهب الكوفيين، وأجاز ابن جني، والرماني أن يعمل في المجرور. (انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، ١٩٩٩ م، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ٣٧٥/٢).

وهذا البحث يوضح مواضع الزيادة والنقصان، وماله من أثر في البنية والدلالة، فالأثر واضح في الشكل اللفظي للكلمات والجمل، سواء أكان الحرف عاملاً فيما بعده ومؤثراً في التركيب وبناء الجملة، أو إن كان الحرف متعلقاً ببنية الكلمة، من حيث زيادة الحرف أو حذفه، وهذا الأمر أثار رغبتي في دراسة هذه الجوانب التي يؤديها الحرف في مجال البحث اللغوي النحوي والصرفي.

ومن الموضع الواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة، قول الشاعر: (امرؤ القيس، جندح بن حجر بن الحارث، ٢٠١٩م، ديوان امرئ القيس، بيروت، دار الكتاب العربي، ص ٨٠).

ألا، هل أَتاها، والحَوادثُ جَمَّةٌ بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تَملِكَ بيَقْرا

والشاهد فيه قوله: " بأن امرأ القيس بيقر؛؛ حيث زاد الباء في المصدر المنسبك من أن اسمها وخبرها، الذي هو في محل رفع على أنه فاعل الفعل " أتاها "، وهذه الزيادة في القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه. (ابن يعيش، علي بن

يعيش موفق الدين، شرح المفضل، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت، ٥٤٣/١).

٢-المفعول، وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها، ومن ذلك قوله تعالى:

"وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (البقرة: ١٩٥، انظر: الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)،٢٠٠١م، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٣٦٥/١).

و"وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ" (مريم: ٢٥،انظر: الزمخشري، الإمام أبى القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرح: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٦، ٤٣١/٣).

وقوله: "فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ" (الحج: ١٥، انظر: الأندلسي، ٢٠٠١م، ٢٣١/٥).

وقوله: "وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ" (الحج: ٢٥، انظر: الأهدلي، أحمد ميقري بن أحمد،٢٠٠٦م،البرهان في إعراب آيات القرآن،المكتبة العصرية، بيروت،٢٣١/٤).

قال ابن مالك: وكثرت زيادتها مع مفعول "عَرَفَ" وشبهه، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان: (الأنصاري، حسان بن ثابت، (ت ٤٠هـ) ديوانه، ٢٠٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٦٢، والمغني، ص ٣٣٤).

تَبَلَتْ فُؤادَكَ، في المَنامِ، خَرِيدةٌ تَسْقِي الضَّجيعَ، بِباردٍ، بَسّامِ

الشاهد فيه: قوله" بيارد بسام" الباء زائدة في المفعول الثاني، على أن المراد بالبارد البسام: ريقها، ،من باب وصف الشيئ بصفة محله، لأن التبسم

صفة الثغر، ومن شواهد زيادتها مع المفعول.(المغني، ص ٣٣٤)، ومنه قول الشاعر: (عمرو بن يثربي، انظر: الأنصاري، ابن هشام، ٢٠٠٧، شذور الذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٢٠).

نحنُ بَنِي ضبَّةَ، أصحابُ الفَلَجْ نَضْرِبُ بالسِّيفِ، ونَرْجُو بالفَرَجْ

الشاهد: " نرجو بالفرج" فالباء زائدة في المفعول به سماعاً (انظر: الأنباري، ١٩٩٨م،١/٢٨٤).

واختلف في زيادتها في مفعول "كفى" في قول حسان بن ثابت. (الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان ثابت، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٢٨)

فكفَى بنا، فَضْلاً على مَنْ غَيرُنا حُبُّ النّبيّ، مُحمَدِ إيّانا.

فقيل: هي في البيت زائدة مع المفعول، ورده ابن أبي العافية، وقال: "هي داخلة على فاعل "كفى"، و"حب النبي" بدل اشتمال من الضمير على الموضع "(انظر: المغني، ٢١٧/١)، وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيب (المتنبي، أبو الطيب، ٢٠٠٠م، ديوانه، بيروت، دار صادر، ص ١٦٢):

كَفى بِجِسْمِي، نُحُولاً، أنّني رَجُلُ لولا مُخاطَبَتي إيّاكَ لم تَرني

والشاهد فيه: قوله " كفى بجسمي " الباء في بجسمي زائدة، وهي تزاد في الكفاية في الفاعل كثيراً، ونصب "نحولا"وعلى التمييز، والمعنى " كفى جسمي من النحول ".

(انظر: البرقوقي، عبدالرحمن،دت، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت،٢/٢٨٩).

٣-المبتدأ، نحو بحسبك زيد، وبهذا مثّل الزمخشري،(بن يعيش، موفق الدين يعيش (ت٦٤٣هـ)،، شرح المفصل، المكتبة التوفيقة، تحقيق: أحمد

السيد أحمد، إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، القاهرة، ط١، ٢/٢٥٧)، ومثله ابن مالك بقوله: " بحسبك حديث، وقال في بحسبك زيد: " الأجود أن يكون "زيد" مبتدأ، و"بحسبك" خبر مقدم. فإن "حسباً" من الأسماء التي لا تعرّفها الإضافة، قال ابن يعيش: "ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف"، قلت: جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: " كيف بك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ"، والأصل: " كيف أنتَ، وكيف نحنُ".

٤-الخبر وزيادتها في الخبر وهو على وجهين: مقيسة، وغير مقيسة، فالمقيسة في خبر "ليس" و"ما" أختها نحو: " أليس اللهُ بكافٍ عَبْدَهُ " (الزمر: ٣٦) "وما رَبُّكَ بظِلامٍ للعبيد" (فصلت: ٤٧) وفي زيادتها بعد "ما" التميمية خلاف. منع الفارسي والزمخشري. والصحيح الجواز، لسماعه في أشعار بني تميم، وقد وردت زيادتها في خبر "لا" أخت "ليس" كقول سواد بن قارب:

وكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بُمُغنٍ فتيلاً، عن سَوادِ بن قاربِ

حيث أدخل الباء الزائدة على خبر" لا " النافية كما تدخل على خبر "ليس" وعلى خبر "ما "، وفي خبر فعل ناسخ منفي، كقول الشاعر: (الشنفرى، ثابت بن أوس (ت ٧٠ هـ)، ٢٠٠٨م، ديوان الشنفري شرح: د.إيميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٧٨).

وإنْ مُدَّت الأيدي إلى الزّادِ لم أكُنْ بأعجلِهِمْ إذْ أَجشعُ القومِ أَعجَلُ

الشاهد في قوله " بأعجلهم" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم، وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه (انظر: المرادي، ١٩٧٣، ٥٨).

وغير المقيسة في مواضع كثيرة، كزيادتها في الخبر المسبوق بهل، كما ورد في قول الفرزدق: (الفرزدق: همام بن غالب، ٢٠٠٦، ديوان الفرزدق، *ط١* ، بيروت، دار صادر، ص٤٣٥).

يقولُ إذا اقلولى عليها واقردت أَلا هَلْ أَخو عَيْشٍ لَذيذٍ بدائمِ

الشاهد في قوله" هل أخو عيش لذيذ بدائم" أن الاستفهام فيه بمعنى النفي ولذا زيدت الباء في خبر المبتدأ، وإنما تدخل الباء في خبر "ما "النافية فلما كانت النية في "هل " يراد بها الجحد، أدخلت لها الباء. (الميلاني،بدر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت٨١١هـ)، ٢٠١٩م، شرح المغني في النحو، تعليق وشرح: محمد هادي الشمرخي الماريني، مكتبة سيدرا،تركيا،١٢٨).

ثانياً: زيادة الكاف:

كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر، في تعلقها بالفعل أو ما في معناه؛ لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به إلا الزوائد و"لولا"، و"لعل" في لغة من جر بها، على خلاف في بعض ذلك، وذهب الفارسي وابن عصفور إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء، نُقل الأخفش، وهو ضعيف (انظر: المرادي، ١٩٧٣م، ص ٨٧ – ٨٩، والمالقي، ١٩٧٥م، ص ٢٠١ –٢٠٤)، وأما الكاف الزائدة فقد وردت في مواضع متعددة منها، ما ورد في قوله تعالى "ليس كمِثْلِهِ شَيْءٍ" (الشورى: ١١).هنا زائدة، عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثلهُ شيء، قالوا: "لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل – تعالى الله عن ذلك – ووردت زيادتها في كلام العرب؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم: "كيف تصنعون الأقطَ؟ فقال: كَهَيّنٍ " أي: هَيّناً، فزاد الكاف، وفي الحديث: "يكفي كالوجه

والكفين" أي: يكفي الوجه والكفان.(انظر: الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت ٢٠٧هـ)،٢٠٠٢م،معاني القرآن، شرح وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١/٣٦٩).

أثر زيادة الكاف في الآية الكريمة توكيد نفي المثل، من وجهين لفظي وآخر معنوي، أما اللفظي، فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به.

قال ابن جني: " كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثلَه شيءُ، ليسَ مثله شيءُ".(انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)،٢٠٠١م، الخصائص، تحقيق: د. عبالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،٢/٢٢٨).

وأما المعنوي فإنه من باب قول العرب: " مثلُكَ لا يَفعَلُ كذا "، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك، فسلكوا به طريق الكناية (انظر: المغني، د.ت، ٢٤)، فإذا عُلم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، و" ليس كمثله شيء" إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها. (انظر: الزمخشري، أبو القاسم الله محمود بن عمر، ٢٠١٥م، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤/٢٣٠).

وقال ابن عطية: "الكاف مؤكدة للتشبيه، فنفي التشبيه أوكد ما يكون، وذلك أنك تقول: زيد كعمرو، وزيد مثل عمرو، فإذا أردت المبالغة التامة قلت: "زيد كمثل عمرو"، ومثل هذا قول أوس بن حجر: (حجر، أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار بيروت، ص ٣٢) :

وقَتلَي، كمِثلِ جُذُوعِ النَّخيلِ تغشّاهُمُ مُسْبِلٌ، مُنهمِر

ثالثاً: زيادة اللام: (انظر: المغني، ٢٣٠/٣والمالقي ١٩٧٥م،١٠٣).

- **اللام الزائدة نوعان:**

مطرّد، وغير مطَّرد، فالمطرد أن تُزاد مع المفعول به، لشرطين: أن يكون العامل متعدياً إلى واحد، وأن يكون قد ضَعُفَ، بتأخيره، نحو: " إن كُنْتُمْ للرُّيا تَعْبرُون " (يوسف: ٤٣)، أو بفرعيته، نحو: "فعال لما يريد" (هود: ١٠٨)، فزيادتها في ذلك مقيسة، لأنها مقوية للعامل.

قال ابن مالك: "ولا يفعل ذلك بالتعدي إلى اثنين "، لأنها إن زيدت في مفعوليه لزم منه تعديه فعلاً واحداً إلى مفعولين، بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجّح، وإيهام غير المقصود. (المالقي،١٩٧٥م،١٠٤)

واعترض قوله " ترجيح من غير مرجح " بأنه إذا تقدم أحدهما، وتأخر الآخر، لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه، وقد أجاز ذلك الفارسي، في قراءة من قرأ "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا" (البقرة: ١٤٨) بالإضافة أنه لكل ذي وجهة، والمعنى الله مولى كل ذي وجهة.(الأندلسي، تفسير البحر المحيط،٢٠٠١ م، ١/ ٥٤٦).

وغير المطرد، نجده في بعض المواضع، ومنه ما ورد في قول الشاعر: (البيت لابن مياده، انظر: المغني، ٢٣٠/٣، والأصفهاني، أبو فرج (ت ٣٦٥هـ)، ٢٠٠٥ م، الأغاني، دار ومكتبة الهلال،٢٠٣).

ومَلَكْتَ ما بَينَ العِراقِ، ويَثْرِبٍ مُلْكاً، أجارَ لُمسْلِمٍ، ومُعاهَدِ

وجعل قوم من ذلك قوله تعالى "رَدِفَ لَكُمْ" أي: ردِفكُم، لأن "ردف" بمعنى قَرُبَ.

وقد زيدت اللام مقحمة، بين المضاف والمضاف إليه في قوله: (البيت لسعد بن مالك، انظر: المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ)، ١٣٨٦، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط٤، ٢٥٣، والتبريزي، ٢٠٠٨م، شرح الحماسة، عالم الكتب، بيروت، ٧٣/٢– ٧٥، والرماني، ١٨٨٦م، كتاب معاني الحروف، شرح: د.عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢،١٤٢).

يا بُؤسَ لِلحَرْبِ الَّتي وَضَعَتْ أراهِطَ، فاستراحُوا

فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص، ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، على مذهب سيبويه (انظر: الرماني، ١٨٨٦م،١٤٤).

يتضح لنا من خلال ما سبق أن معنى اللام – في الأصل – هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معانٍ أخرى، وأنواع الاختصاص متعددة، فمن معانيها المشهورة التعليل، قال بعضهم: وهو راجع إلى معنى الاختصاص، لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام، دلت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام.

•المطلب الثاني: حذف الحرف في التركيب النحوي:

ومن ذلك حذف حرف الجر توسعاً: (انظر: شرح ابن عقيل، ٢٠٠١م، بهاء الدين بن عقيل، الهمداني (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية لبنان ٤٥٦/١).

وردَ في قول جرير: (انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ٢٠٠٠م، خزانة الأدب تحقيق د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة،١١٨/٩ –١٢٠).

تَمُرّونَ الديِّارَ ولَمْ تَعُوجُوا كلامُكُمْ عليَّ إذاً حرامُ

على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجارُّ المحذوف إما الباء، وإما على، فإن المرور يتعدَّى بهما، قال ابن هشام في المغني: " وعن الأخفش في مررت بزيد، أن المعنى مررت على زيدٍ، بدليل "لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم" (الصافات: ١٣٧)، وأقول: إنَّ كُلا من الإلصاق " أي الباء " والاستعلاء " أي على "، إنما يكون حقيقياً، ويطرد حذفه مع أنّ وأنْ، ومنه ما ورد في قوله تعالى: " شهد الله أنَّه لا إلهَ إلا هو " (آل عمران: ١٨) و" أو عجبتم أن جاءكُمْ ذِكْرٌ من رَبِّكُمْ " (الأعراف:٦٣). (انظر: المغني، ٣٤٢/١).

والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما أيضاً – قياساً – إذا تعين الجار، أي مع غير أن، والأخفش الأصغر هو تلميذ أبي العباس، وهو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش وليس ما نسبه إليه مذهبه، وإنما مذهبه أن يكون الفعل متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى آخر بحرف جر، فحينئذ يجوز حذفه، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: "فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ" (سبأ: ١٤) فالموت في النية، وهو معلوم بمنزلة ما نطقت به، ومثله: "وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ" (الأعراف: ١١٥) أي لقومه، وكذلك قوله تعالى: "وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ" (المطففين: ٣) والمعنى: إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم أي: كالوا لهم الشيء، ووزنوه لهم، والمكيل والموزون معلوم بمنزلة ما ذكر في اللفظ، ولا يجوز مررت زيداً، وأنت تريد بزيد، لأنه لا يتعدى إلا بحرف، وذلك أنه فعل الفاعل في نفسه، وليس فيه دليل على مفعول، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين، فيتعدى إلى أحدهما بحرف الجر، وإلى الآخر بنفس، لأن قولك: اخترت الرجال نفس المجرور، كأمسكت بزيد، وصعدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجازيٌّ كمررت بزيدٍ، في تأويل الجماعة، أي ألصقتُ مروري بمكان يقرب منه. وكقول الأعشى: (الأعشى، ميمون بن قيس، ٢٠١٢م، ديوان الأعشى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٥٠، والمغني، ٢٠٣/٢).

وبات على النَّار النَّدَى والمحلَّق

فإذا استوى التَّقديران في المجازِيّة، فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، كمررت به ومررت عليه، وإن كان قد جاء كما في " لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم" (الصافات: ١٣٧)، وقوله: "يمرون عليها" (يوسف: ١٠٥). (انظر: السمين الحلبي،١٩٩٤م، ٣٢٨/٤، والزمخشري، الكشاف،٢٠١٥م،١٧٣/٣).

وقول الشاعر لرجل من سلول: (انظر: سيبويه، ٤١٦/١، والبغدادي، ١٩٩٧م، ٣٥٧/١).

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبُّنِي فمضيت ثمت قلتُ لا يعنيني

فقوله " اللئيم يسبني" وقعت الجملة نعتاً للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية، فهو قريب من النكرة، ومنهم من يرى جواز اعتبار الجملة حالية.(انظر: ابن عقيل،٢٠٠١م،٢٥/٢).

تمرُّون الدِّيارَ ولم تَعوجُوا كلامكم علي إذا حرام

الشاهد فيه: قوله: " تمرون الديار " حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام " تمرون بالديار". ويسمى ذلك الحذف والإيصال، وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز في سعة الكلام.(انظر الهمداني، ٢٠٠١م، ٣٩/٢، وأبو موسى، محمد محمد، ٢٠٠٦م، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة،٣١٧).

يعني: فمن ساوى بين التقديرين قدَّر أيهما شاء، لصحة المعنى بهما، ومن رجح الباء لكثرة الاستعمال قدرها، لأنه متى أمكن المصير إلى الأصل لم يتجاوز عنه، وعدَّ ابن عصفور حذف الجار وإيصال الفعل إليه ضرورة. (انظر: المغني، ٢٢٥/١).

الخاتمة

- أصبح بحث الدلالة هدفاً لكثير من اللغويين ومجالاً من أهم مجالات البحث اللغوي، ومن وظائف اللغة توجيه المقاصد وتوجيه المعنى.
- عند تفسير النص تظهر الحاجة إلى تحليل اللغة والتعرف على دلالتها، فاختلاف الحرف (الصوت) يؤثر في دلالة الكلمة.
- إن اختلاف الوحدة الصوتية(المورفيم) له أثره في توجيه المعنى، فالصوت جزء من بنية الكلمة، وقد توصل العلماء إلى دلالة هذه الوحدات الصغرى، فصوت الياء في "وصفيّ" يدل على النسب، والياء وحدة صرفية، وكذلك الميم والواو في "محمود "، والألف في "قاتل"، والسين والتاء في "استخرج" للدلالة على الطلب، وزيادة التاء والألف في "تقاتل" تدل على المشاركة في الحدث. وغيرها من المواضع، في باب المجرد والمزيد، والإعلال والإبدال.
- يشارك علم الصرف في الدلالة؛ فمعنى الكلمة يتأثر بصيغتها الصرفية.
- لزيادة الحرف ولحذفه أثر في الإعراب الذي – بدوره – يُسهم في توضيح دلالة التركيب.
- إن للغة العربية خصائصها؛ فمن خلال استقراء النصوص من شعر ونثر والوارد من كلام العرب، وتتبع خواص تراكيبها، وتحليل طرائق العربية، وسننها في الإبانة عن المعاني، مما أكسبها تميزاً إبداعياً، في جوانب دخلت ضمن الدرس الدلالي والبلاغي؛ فلا يمكن فصل المعطيات النحوية في البناء التركيبي والصرفي، والشعري للنصوص عن المعنى؛ فله أثر بارز وواضح في التحليل اللغوي.
- من خلال هذا العمل، والبحث المتعلق بدور الحرف في اللغة يتضح أثره على المعنى العام للجملة العربية.

- دراسة الصرف العربي ومعرفة مواضع زيادة الحرف ونقصانه في بناء الكلمة، والاطلاع على هذه المواضع يسهم في بعض النقاط المتعلقة بتعدية الفعل، من حيث
- زيادة الحرف ونقصانه في بناء الجملة وما يترتب عليه من آثار لفظية ودلالية وبلاغية، فمن خلال عرض بعض المواضع من الشواهد النحوية لبيان أثر ودور الحرف سواء أكان عاملاً وغير عامل، فقد يكون نحوياً ودلالياً، من خلال بعض الشواهد القرآنية والشعرية وذكر بعض النماذج من الأدوات النحوية كزيارة الباء واللام والكاف وغيرها من الحروف.

المصادر والمراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، ٢٠٠١م، ط١، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح، ١٩٥٤م، ط١، المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي، مصر.

ابن جني، أبو الفتح، ١٩٨٥م، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

ابن حجر، أوس (ت ٦٢٠م)، ٢٠٠٩م،ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت٦٦٩هـ)، ٢٠١٧م، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري، عبدالله الجبورتي، مطبعة المعاني، بغداد.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٦٧٢هـ)، ٢٠٠١م، شرح بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، ٢٠٠٧م، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش(ت٦٤٣هـ)،، شرح المفصل، المكتبة التوفيقة، تحقيق: أحمد السيد أحمد، إسماعيل عبدالجواد عبدالغني،القاهرة.

أبوموسى، محمد محمد،٢٠٠٦م، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة.

الأزهري، خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ)، ٢٠١٥م، ط١، شرح التصريح على التوضيح، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

الاستراباذي، حسن بن محمد بن شرف الحسيني (ت ٧١٥هـ)، ١٩٨٢م، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان.

الأصفهاني، أبو فرج (ت ٣٦٥ هـ)، ٢٠٠٥م، الأغاني، مكتبة الهلال.

الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٦٢٩هـ)، ٢٠١٢م، ديوان الأعشى، مكتبة الآداب، القاهرة.

الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت ٢٠٧هـ)،٢٠٠٢م،معاني القرآن، شرح وتعليق: إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت.

الأهدلي، أحمد ميقري بن أحمد،٢٠٠٦م،البرهان في إعراب آيات القرآن،المكتبة العصرية، بيروت.

امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن ثور (ت ٥٣٠هـ)، ٢٠١٩م، ديوان امرئ القيس، شرح د. محمد الإسكندراني، ود. نهار رزوق، دار الكتاب العربي، لبنان.

الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، أبو حيان، ١٩٩٨م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأندلسي، أيثر الدين، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ)، ٢٠١٠م، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت.

الأنصاري، ابن هشام، د.ت، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية، الكويت.

الأنصاري، حسان بن ثابت (ت ٤٠هـ)، ديوان حسان بن ثابت، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية، لبنان.

بشر، د. كمال، ١٩٧١ م، دراسات في علم اللغة، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

البرقوقي، عبدالرحمن، دت، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ٢٠٠٠م، ط٤، خزانة الأدب، تحقيق: د.عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي.

التبريزي، يحيى بن علي بن محمد، ٢٠٠٨م، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب، لبنان.

حبلص، د. محمد، ١٩٩٣م، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة، القاهرة.

حسان، د. تمام، ١٩٧٩م، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، القاهرة.

حسان، د. تمام، ١٩٩٤م، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.

الحملاوي، الأستاذ الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، الدار البيضاء.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)، ١٩٨٦م، كتاب معاني الحروف، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود (ت ٥٣٨ هـ)، ١٩٩٩م، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود، ١٩٩٨م، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم الله محمود بن عمر، ٢٠١٥م، تفسيرالكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت.

سفر، د. عبد العزيز، ٢٠٠٨م، ضوابط التغيير في البنية الصرفية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر.

السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، ١٩٩٤م، الدر المصون لى علوم الكتاب المكنون، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، د.ت، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الشنفري، ثابت بن أوس (ت ٧٠ هـ)، ٢٠٠٨م، تحقيق: د. إيميل يعقوب، دار الكتاب العربي، لبنان.

عكاشة، د. محمود، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، القاهرة.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت ٧٣٣هـ)، ٢٠٠٦م، ديوان الفرزدق، ط١، دار صادر، لبنان.

قطب، د. مصطفى، ١٩٩٦م، دراسة لغوية لصور التماسك النصي، دار العلوم.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، ١٣٨٦هـ، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

المتنبي، أبو الطيب (ت٣٥٤هـ)، ٢٠٠٠م، ديوان المتنبي، دار صادر، لبنان.

مدكور، د. عاطف، ١٩٨٧م، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة، القاهرة.

المرادي، الحسن بن قاسم، ١٩٧٣م، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، ط١، المكتبة العربية، حلب.

المالقي، أحمد بن عبد النور، ١٩٧٥م، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق.

الميلاني، بدر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت٨١١هـ)، ٢٠١٩م،شرح المغني في النحو، تعليق وشرح: محمد هادي الشمرخي الماردِيني، مكتبة سيدرا، تركيا.